# العقد الاجتماعي بين الوظيفية والصراعية

# مقاربة سوسيو-سياسية بين مفكري عصر التنوير/النهضة و كارل ماركس نموذجاً

إعداد الطالب: محمد إبراهيم علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة دمشق

إشراف الدكتور: أشرف غراف

**ملخص الدراسة**

تناولت هذه الدراسة اتجاه المدرسة الوظيفية واتجاه المدرسة الصراعية في علم الاجتماع فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي، وقد اتخذت بعض منظريّ عصر النهضة كنموذج للوظيفية و"كارل ماركس" كنموذج للصراعية، في مقاربة سوسيو-سياسية بين الاتجاهين وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك فروقا تمثلت بإهمال الوظيفية لكل من التاريخ والتغير الاجتماعي في حين اهتم "ماركس" بالحتمية التاريخية، وركزت الوظيفية على وحدة انساق المجتمع والثبات في حين ركز "ماركس" على مبدأ الصراع ، ايضا تبرر الوظيفية السلطة المطلقة بينما تنكرها المدرسة الصراعية، كما تركز الوظيفية على ضرورة تنازل الفرد عن حريته الشخصية مقابل العقد الاجتماعي مع السلطة التي تحميه ، وركزت الصراعية على وعي الفرد في صناعة العقد الاجتماعي كجزء فاعل ومؤثر فيه

الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي، نظرية الصراع الاجتماعي، النظرية الوظيفية، مجتمع مدني.

**Abstract**

This study discusses the directions of the functional school and the trend of the conflicting school in sociology regarding social contract theory. Some of the renaissance theorists have been taken as a model of functionalism and "Karl Marx" as a model of conflicting school. Making a socio-political comparison between the two schools, the study concluded that there are differences between them. For instance, functionalism neglects both history and social change, while "Marx" is concerned with historical determinism. Furthermore, functionalism focused on the unity of social cohesion and stability, while "Marx" focused on the principle of conflict. Moreover, functionalism also justifies absolute power, while the conflict school denies it. Finally, functionalism focuses on the necessity of the individual abdicating of his personal freedom in the social contract where the authority protects the individual, while conflicting school focuses on the individual awareness of his role, as an active and influential person, in forming the social contract.

Key words: Social contract, conflict school, functional school, civil society.

## مقدمة

تناول معظم علماء الاجتماع الظاهرة الاجتماعية بالدراسة استنادا إلى البنية الاجتماعية ، وكان بينها اتجاهان في دراسة البنية الاجتماعية هما الوظيفية والصراعية ، وقد كانت المنطلقات التي اتخذها كل عالم أو تيارهي ما تحدد انتمائه للاتجاه ، ولا يمكن النظر إلى تلك المنطلقات أو البواعث بعيدا عن الاتجاه السياسي لبعض المنظرين أو تأثرهم بطبيعة الحكم والأنظمة السائدة وعلاقتهم فيها

يطلق على الاتجاه الأول الاتجاه الوظيفي، ويقصد فيه أن النسق الاجتماعي إنما يؤدي وظيفة تعمل على استدامة بقية الأنساق وانسجامها ، وغلب عليها استخدام مفردات؛ أنساق، انسجام، أداء وظيفة، تضامن وغيرها مما يصف بنية المجتمع كبنية كلية واحدة يساند كل نسق فيها النسق الآخر.

أما الاتجاه الثاني فهو الصراعية التي ترى أن الصراع هو أساس البنية الاجتماعية وهو ما يحدد ملامحها، ولذا غلب على هذا الاتجاه استخدام مصطلحات ، المال، رأس المال، الطبقة الرأسمالية والطبقة الكادحة

في هذه الدراسة تم تناول مفكري عصر النهضة فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي و"كارل ماركس" كنموذج للمقاربة ، بحيث تناولوا نشوء الدولة ونظرية الدولة المدنية أو ما سمي في بداياته بالعقد الاجتماعي، فلكل من المدرستين اتجاه معين يوضح الاختلاف بين الوظيفية والصراعية، بمعنى كيف تتأسس الدولة؟ وكيف تنشأ الدولة المدنية التي ترجع لمجموعة من القواعد والأحكام في بنيتها تكون بمثابة عقد اجتماعي بين القاعدة المجتمعية والسلطة، فهي حالة من التنظيم والاتفاق المسبق بين أطراف المعادلة في اتجاه، وقد لا تكون كذلك في اتجاه آخر.

## المبحث الأول–الجانب المنهجي للدراسة:

### أ- اشكالية الدراسة:

يتناول البحث بالدراسة نظرية العقد الاجتماعي في مقاربة سوسيو–سياسية بين مفكري عصر التنوير الذين تبنوا الاتجاه الوظيفي فيما يخص العقد الاجتماعي وبين المدرسة الصراعية متخذا من كارل ماركس نموذجا، وفي محاولة للتعرف على الاختلاف أو وجود أوجه تشابه بين كلا الاتجاهين، وتهتم المقاربة في بحث التوافق والاختلاف فيما يتعلق بترابط وانسجام النسق الاجتماعي وفي إيجابيته أيضاً، كذلك في النظرة إلى ضرورة السلطة والسلطة المطلقة وحدود تنازل الفرد عن حرياته الخاصة ومدى مساهمته في التغيير، كذلك في الملكية ومدى حتمية التغير ودور الدين فيه.

### ب- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث العلمية من كونه يتناول أهم اتجاهين في دراسة البناء الاجتماعي والعقد الاجتماعي، فعلى الرغم من مضي عقود على تلك النظريات إلا أنها بوصفها اتجاهات مختلفة لم تزل قائمة حتى اللحظة، فيكاد ينقسم معظم من يتناولون المجتمع المدني أو العقد الاجتماعي بين الصراعية والوظيفية ، وتتمثل أهميته أيضا من احتياج هذا المجال في علم الاجتماع للدراسة النظرية لأنها تتناول واقع المجتمعات السياسية وضرورة الأخذ بنظريات علم الاجتماع فيما يتعلق بالسياسة

**ج- مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:**

**1. العقد الاجتماعي:**

يطلق مفهوم العقد الاجتماعي على جُملة من العادات والتقاليد والمصطلحات التي تتدرج تحت خانة النظرية السياسية، بحيث يمثّل هذا العقد اتفاقاً محدداً بين مجموعة من الأشخاص الذين يساهمون في وضعه وصياغته.(1)

**2. الوظيفية:**

مدرسة في علم الاجتماع؛ تعني الوظيفية أن كل عنصر من عناصر البناء الاجتماعي يفهم من خلال وظيفته الاجتماعية،وتعني نتائج عمل المجتمع ككل ومن ثمة أن كل جزء من المجتمع له وظيفة واحدة أو أكثر هامة وهي شرط لاستمرار المجتمع وأحد الخصائص الجوهرية للنسق هي التوازن من خلال العلاقات المتبادلة ويسمى هذا النوع بالتوازن الاستاتيكي.(2)

**الصراعية:**

مدرسة في علم الاجتماع؛ هو مصطلح يشير إلى أطروحات مفادها أن معظم الكيانات المجتمعية تشهد حالة من الصراع الدائم من قبل المنضوين فيها بهدف تعظيم منافعهم، هذه الحالة الصراعية تسهم بشكل أساسي في إحداث حالة حراك و تطور اجتماعي تصل إلى أقصى درجاتها مع قيام التغيرات وما يصاحبها من تطورات سياسية.(3)

1. GOUGH, J. W. **The Social Contract**, Oxford: The Clarendon Press, 1937, Pp2-3.
2. Macionis, John ***Sociology***. Gerber, Linda Marie (7th ed.). Toronto, Canada: Pearson Prentice Hall, (1944–2011), Pp132
3. Haralambos, Holborn, **Sociology: Themes and Perspectives**. Hammersmith: HarperCollins, 1995, Pp 37.

**د- الدراسات السابقة:**

على الرغم من وجود بعض الأدبيات المتعلقة بالعقد الاجتماعي فيما يتعلق بآراء المفكرين في عصر النهضة عن العقد الاجتماعي، إلا أن موضوع هذه الدراسة يعتبر من الموضوعات التي لم يتم دراستها بشكل متفرد من قبل، وهذا ما حفزني لدراسة هذا الموضوع لعقد المقاربات التحليلية بين النموذجين لكلا المدرستين. من الدراسات التي كانت ذات صلة بالموضوع الحالي:

**1- دراسة إبراهيم العبدالله ، 2017 ، دمشق ، سوريا ، بعنوان:**

"**العقد الاجتماعي في المجتمع المفتوح عند كارل بوبر**"

هدفت الدّراسة إلى الوصول إلى صياغة تصور لمفهوم العقد الاجتماعي في المجتمع المفتوح عند "كارل بوبر"، وحدود الدور الذي يجب أن تؤديه الدولة في الحياة الاجتماعية، والتعرف إلى مواطن الخلل في هذا المفهوم والتي يمكن أن تؤدي إلى أزمات في الحياة الاجتماعية والسياسية. والتعرف إلى الشكل الأنسب الذي يجب أن يُنظَم عليه الدستور بحيث يلبي متطلبات المجتمع، ومعرفة أهم المبادئ في تحقيق ذلك.

إعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى عدة طرق مكملة كالطريقة التاريخية في دراسة المشكلة.

توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية:

- إنَّ العقد الاجتماعي "لبوبر" ضمن المجتمع المفتوح يراعي التطورات العصرية من حيث مسائل التعددية والتمثيل النسبي وقضيَّة الأقليِّات التي قد تستغل كنقاط توتر في بعض المجتمعات من قبل أعداءِها لتَقلِبَ حالة الإستقرار عن طريق مسألة الديمقراطية.
- مسألة الحرية هي إحدى أهم المحددات للعقد الاجتماعي عند "بوبر" ضمن مجتمعه المفتوح.
- يقوم مفهوم العقد عند "كارل بوبر" على الموازنة بين الديمقراطية الاجتماعية بأن كلَ شيءٍ للشعب، والديمقراطية السياسية بأن كلَ شيءٍ بالشعب.

**2- دراسة أم سعد ياقة ، 2017 ، سبها ، ليبيا ، بعنوان:**

**"نظريات العقد الاجتماعي" دراسة مقارنة جون لوك، توماس هوبز، جان جاك روسو**

هدفت الدراسة التركيز على حياة كل من المفكرين الثلاثة، طبيعة المجتمعات من وجهة نظرهم، فلسفتهم، وانطباعهم عن فكرة العقد الاجتماعي وعقد المقارنات بين أفكارهم.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن لعقد المقاربات بين كل من المفكرين الثلاثة.

توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. الجهود والأفكار التي بذلها كل من المفكرين كانت تختلف من حيث طبيعة السلطات وتكوينها ومصدر استمدادها للسلطة.
2. النظريات والأفكار التي قدمها كل منهم لم تعجب أصحاب النفوذ والسلطة في عهدهم، إذ اعتبروها اختزالاً لسلطتهم، أدوراهم، شخصياتهم وتأثيرهم.

3. كانت أفكارهم ملهمة لكثير من النظريات الفكرية والسياسية، وكانت اساسا للحركات التي قامت في فرنسا وامريكا،
4. ناقشت هذه النظريات لأول مرة الحق الإلهي الذي أستند اليه الملوك في حكمهم لشعبهم.
5. كانت أفكارهم بداية أختمار فكرة الدساتير الحديثة التي تقوم على أساس تمثيل الإرادة الشعبية.

**3- دراسة مخطار ديدوش محمد ، 2019 ، جامعة أبو القاسم، الجزائر ، بعنوان:**

**" نظرية الصراع االجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق داهرندوف"**

تناولت الدراسة نظرية الصراع الاجتماعي حيث ان هذه النظرية ركزت في تحليلها للمجتمع على مفهوم الصراع الطبقي بين طبقة البروليتارية والطبقة البرجوازية باعتباره محرك للتاريخ وعامل تغيير للألوضاع والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية داخل للمجتمع. ويستمر الباحث في الحديث بأن نظرية الصراع أمتدت بعد ماركس في التطور مع عديد من المفكرين والباحثين، من بينهم المفكر الألملاني رالف داهرندوف الذي يرى أن الصراع يتخذ أشكال وأنواع مختلفة، وأن طبيعته تختلف من مجتمع آخر، كما أنه يحدث نتيجة لعدم االإتفاق حول طريقة تقسيم الموارد المادية التي يتوفر عليها المجتمع.

استخدمت الدراسة المنهج المقارن لمعرفة مدى التشابه والاختلاف بين أفكار ماركس و داهندروف ومدى تأثر الأخير بماركس .

استنتجت الدراسة ما يلي:

- ترى الدراسة بأن داهندروف قد تأثر بماركس، مع ذلك فتأثره لم يكن كليا وإنما بدرجة نسبية، ويظهر ذلك في عدم اتفاقه معه على أن الصراع ليس محصورا بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج فقط، وإنما هناك أنواع أخرى من الصراع من بينها الذي يحدث بين ذوي البشرة البيضاء والبشرة السوداء (التمييزا العنصري)، وأيضا بين الآباء والأبناء داخل الأسرة، وبين المدرسين والطلاب في المدارس والجامعات.
- كما يرى أن بعض أفكاره لم تعد تتلاءم مع طبيعة المجتمعات الحديثة التي عرفت تطورا كبيرا مقارنة بالوقت الذي كتب فيه ماركس أفكاره.
- الصراع الطبقي عند كارل ماركس الذي يعتبر في جوهره صراع بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين من لا يملكونها. بينما عند داهندروف باعتباره حالة مستمرة ومتواصلة بين الطبقات والأفراد التي ستؤدي لا محالة إلى حالة دائمة من التغيير االجتماعي، إلا أن هذا لا يمنع وجود فترات يسود فيها نوع من الوئام والوفاق التي تضمن بعض الاستقرار الاجتماعي.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

تتناول الدراسات التي تم عرضها محاولات للتوصل الى تحليل للأفكار عن العقد الإجتماعي ومسألة الصراع الاجتماعي عند المفكرين الأوائل وبعض المفكرين الجدد وتتناول الفرق بينها تارة، ومناقشة ونقد فكر أحدهم تارة أخرى، بلإضافة الى محاولة الوصول الى استنتاجات حول تطور هذه الأفكار ومدى جدواها وقابلية تنفيذها، غير أن هذه الدراسة الحالية سوف تقوم بعقد المقاربات من ناحية العقد الاجتماعي بين مدرستين غالبا ما نُظر اليهما بأنهما رد فعل على الأخرى، وتتناولان المواضيع من زوايا مختلفة طبقاً لرؤى منظريها من جهة والمبادئ الخاصة بها من جهة أخرى.

**د- منهج البحث:**

تم استخدام المنهج التحليلي النقدي والمنهج التاريخي في هذه الدراسة من خلال أدوات التحليل والوصف الناقد، وذلك للوصول إلى تصورات وتحليلات دقيقة لكل من المدرستين.

وستكون مادة الدراسة الأساسية بعض أعمال "مفكري عصر النهضة" و"ماركس" إضافة إلى أعمال أخرى تم فيها مناقشة مسألة العقد الإجتماعي وتطوره.

**المبحث الثاني: الجانب النظري والتحليلي للبحث:**

**أولاً- مفهوم العقد الاجتماعي:**

**أ- مفهوم العقد الاجتماعي تاريخيا:**

يطلق على عصر الفلاسفة ومفكري علم الاجتماع الأوائل الذين تناولوا مفهوم العقد الاجتماعي عصر التنوير، وقد اتفق هؤلاء على مقولة أن الأفراد لا بد وأن يتراضوا فيما بينهم على ميثاق اجتماعي صريح أو ضمني، علني أو صامت، ومن خلاله يتم التنازل عن بعض حقوقهم أو كلها لصالح المجتمع العام لديه إرادة كلية ويمتلك نوعا من السيادة على الجميع ، هذه الإرادة تتمثل بمجموعة الأعراف والعادات والتقاليد والقوانين التي تسنها، ومن خلالها يتم توزيع الحقوق والواجبات، وقد اتخذ هؤلاء أيضا من الميل نحو السلام المجتمعي والتعاون الذي يصب في صالح الجماعة مرتكزا في مناقشتهم العقد الاجتماعي ، فالمجتمع المدني ذو الكيان السياسي تسود فيه الحقوق الاجتماعية مكان الحقوق الفردية، وتوزع فيه الحقوق باتفاق مجتمعي بدلا من وضع اليد بالغريزة والمنفعة الخاصة التي قد تؤدي إلى صراعات ونزاعات مجتمعية " ويمكن قراءة موقف الأوائل برغبتهم في منع الأفراد من السيطرة على غيرهم من الأفراد من خلال موازنة الآثار الإيجابية والسلبية للتنظيم المجتمعي

، وقد اتضح ذلك لدى كل من "لوك" و"هوبز" و"روسو" و"جيزو"، حيث كان التركيز على المصالح العليا للمجتمع من خلال التأثير على النزعة الفردية ومنعها من التسبب بما يهدد الأمن المجتمعي، وقد أوضح هوبز ذلك من خلال قوله بأن جميع القوى السياسية والشرعية يجب أن تكون بقبول الشعب ، مع وجود قوانين تحدد ما يصح ولا يصح فعله(1) فالأوائل كانوا قد تأثروا بالنظرة الشمولية للمجتمع وجعلوا من الفرد أداة السلم المجتمعي في تنازله عن حقوقه الطبيعية مقابل حقوق عامة يفرضها تنظيم سياسي يتخذ صفة السيادة، غير أنهم اختلفوا أيضا في جزئيات العقد الاجتماعي وفي المنظور الذي ارتكز إليه كل منهم للسلطة فقد احتلف هوبز على سبيل المثال مع "لوك حول السلطة المطلقة وكان يرى أنه من حق الفرد مقاومة السلطة الغاشمة(2).

**ب- أهم علماء عصر التنوير**

**1- توماس هوبز Thomas Hobes (1588-1679)**

يعد "هوبز" من أوائل الذين تحدثوا بالعقد الاجتماعي، فهو يرى أن العقد الاجتماعي يلزم الأفراد بالتنازل عن حقوقهم المطلقة وحريتهم وملكيتهم لصالح الحاكم وصالح السيادة، والسلطة المطلقة، وهذه السلطة هي التي تحدد حقوق الرعايا من خلال القوانين، ويرى هوبز أن الانسان في مرحلة ما قبل نشوء المجتمعات الخاضعة للسلطة كان الإنسان محتكم للمصلحة الذاتية مع وجود مصادر محدودة مما يجعل الحياة أصعب في غياب سلطة تحدد للافراد حقوقهم وتجبرهم على التعاون، فيسود فيها المخاوف وقد أطلق عليها المرحلة الهمجية، وهي أسوأ ظرف قد يعيش فيه الإنسان،

1. Manent, Pirre, **An Intellecutual History Of Liberalism**, Princeton University Press, 1994, P.p19.
2. Riley, Patrick, **The Social Contract and Its Critics**, chapter 12 in The Cambridge History of Eighteenth-Century Political Thought, Vol 4 of The Cambridge History of Political Thought (Cambridge University Press, 2006), pp. 75.

ويبين أن الخروج من تلك المشكلة لا تكون إلا بوجود إتفاق على العيش في ضل قوانين مشتركة، وتكون آلية فرض القوانين المنظمة لحياة الأفراد عن طريق سلطة حاكمة ومطلقة، ورغم ابدائه مساوئ محتملة للسلطة المطلقة إلا أنه يراها أفضل من حالة الهمجية التي تعم المجتمع دون عقد اجتماعي وسلطة حاكمة.(1)

## 2- جون لوك John locke (1632- 1704)

تتشابه طروحات ومنهجية "لوك" مع "هوبز" غير أنه اختلف معه في نظرته للسلطة وفي أن القوانين الاجتماعية تحوي أسسا أخلاقية، كان لـ "لوك" دورا كبيرا في السياسة، فهو يرى أن دور الحكومة يقتصر فقط على صيانة الملكية ، وإن الشعب في حل من أمره إن أراد تغيير السلطة إذا أسرفت في في استخدامها صلاحياتها، وهددت حرية الفرد وممتلكاته، وفي رؤيته للعقد الاجتماعي يقر بأن الشعب لا بد وأن يحكم من قبل سلطة ذات سيادة وقوة فحتى طغيانها يكون أقل ضررا من طغيان الأفراد بلا روادع أو قوانين ، فالحق الفردي هو ما يرغب فيه الفرد دون أن يضر بمصالح الجماعة، كان لوك غير ميال إلى فكرة وجود الله والإيمان به بالفطرة ، بل افترض أن الايمان والنزوع نحو الدين ما هو إلا تراث اجتماعي يختلف بحسب الزمان والمكان و"إن أسس الحكومة ومبادئها تقوم ضرورة على أصل الملكية،وكل سلطة على الأرض مستمدة من السلطة الأبوية، إذ ليس ثمة مصدر آخر للسلطة (2)

1. Manent, Pirre, **An Intellecutual History Of Liberalism**, Princeton University Press, 1994, P.p20-38.

2. لوك، جون، **في الحكم المدني**، تعريب ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، 1959، ص 61.

فقد ذهب لوك كما ذهب فليمر إلى افتراض استمداد السلطة من الآباء ومن آدم ومن الله، كان لوك أول من قال بفصل السلطات التي استحدثت "التنفيذية، التشريعية والقضائية"، وكان صاحب فكرة الحكومة البرلمانية بمعنى أن خلاصة أفكاره لم تزل مؤثرة في شكل المجتمع والسلطة حتى وقتنا هذا(1).

اختلف "لوك" عن هوبز في أنه لا يقر بتنازل الفرد عن حقوقه الطبيعية ، بل هو يعترف ويكون اعترافه متبادلا مع غيره، ليضمن حفظ الحياة والحريات والممتلكات لايتضمن أي تنازل عن الحقوق الطبيعية، بل إنه مجرد اعتراف متبادل بها، اعتراف كل فرد لكل فرد، بما يضمن حفظ الحياة وتحقيق المساواة وحماية الحريات، وتكون السلطة الحاكمة مستخدم ينتدبه الشعب لأداء المهمة وتحاسب في حال التقصير

### 3- ديفيد هيوم David Hume (1711-1776)

يرى "هيوم" أن فكرة العقد الاجتماعي تأتي بشكل ضمني ، فلا يوجد هنالك ما يلزم الرجال باتباع القضاة لأنهم أصلا ملزمون بذلك، وهذا الإلزام يتخذ صفة الأخلاقية، فوجودنا داخل مجتمع يلزمنا باتباع قوانينه،ولسنا بحاجة إلى نظرية العقد، "لأن إيماننا هو أن الحكومات تعمل في مصلحتنا، وبالتالي فإن الناس سيدعمونها باستمرار، وبغير ذلك لن تصمد التزاماتنا الأخلاقية". (2)

1. Gaba, Jeffery, "**John Locke and the Meaning of the Takings Clause**" Missouri Law Review, article 3, 2007, Pp 43.

2. HUME, David, **A Treatise of Human nature**, the clarendon press, Oxford, 1739, P.p60

كما أنكر "هيوم" وجود الأديان أو أنها كانت السبب في الضبط الاجتماعي ودعا إلى استخدام التجربة العلمية في قياس ودراسة الظاهرة الاجتماعية بعيدا عن المعتقدات العاطفية، وقد تأثر "هيوم" بـ "لوك"، و"جوزيف بتلر Joseph Butler (1692 – 1752 م)"، وبمفكرين انجليز واسكتلنديين مثل "إسحاق نيوتن Isaac Newton (1642 – 1727 م)" و"آدم سميث Adam Smith (1723– 1790م)"، وجاءت فلسفته لتنكر التأمل الفلسفي وتقر بوجود الخبرة في العقل فقط، إذ يرى أن الدولة تكونت نتيجة التطور الطبيعي والتدريجي، وليست نتاج اتفاق اجتماعي، وأن هذا التطور يتبع الغريزة أيضا، ففي حين وصف بعض المفكرين الغريزة بأنها نزعة نحو التملك بأنانية ومحرض للاعتداء على حقوق الآخرين، نظر إليها هيوم من منطلق آخر بافتراضها الداعية تلقائيا لتأسيس العقد الاجتماعي دونما اتفاق صريح، فالعدالة والملكية الخاصة وحفظ الحقوق تأتي من غرائز وحاجات بشرية ولذا كان الاتفاق التلقائي الطبيعي بين الأفراد.

### 4- إيمانويل كانت Immanuel kant (1724 -1804)

يرى "كانت" أن فكرة العقد الاجتماعي تتأتى من حيث أهميتها في توحيد الناس وحين تنافس حرية الفرد حرية فرد آخر ، والعقد عبارة عن ميثاق ينظم الحاكم والمحكوم وفيه اشتراطات يقرانها لبناء حياة تصلح للجماعات والمجتمع المدني، \عرف كانت الدولة"بأنها اتحاد البشر تحت سقف واحد هو سقف القانون، فلدولة تجبل على القانون وتنبثق منه. (1)

1. STRAUSS, LEO AND CROPSEY, JOSEPH CROPSEY, **History of Political Philosophy**, The University Of Chicago, 1987, , p,p581.

## 5- جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau (1712 – 1787)

كان لدى روسو وجهة نظره الخاصة فيما يتعلق بالعقد الاجتماعي ، بحيث وصفه بأنه أداة لا غنى عنها لتوحيد الناس ، ويتفق مع لوك في ضرورة تنازل الفرد عن حريته الطبيعية ويضفي على هذه الحالة وصفا يمنحها الوهمية بحيث يكون التنازل بمعنى التحول إلى الحالة الاجتماعية، والتركيز على وجود هيئة تمارس السلطة المطلقة من خلال القوانين والقواعد، ويعول على دور الجمعيات الأهلية في ضبط السلطة عن التغول، وقد أكد على ضرورة "الخضوع لقوانين الدولة فيما يتعلق بقوانين الطبيعة والاعتراف بالقوة التي شكلت الدولة، وأن الانقياد هو سبب السعادة فيما يخص التابعين للسلطة (1)

إن ما يمكن ملاحظته على رواد الفلاسفة الذين تناولوا نظرية العقد الاجتماعي هو أنهم انطلقوا جميعا من الأهمية الأمنية والمجتمعية المترتبة عن وجود العقد الاجتماعي الذي يميز الحاكم عن المحكوم ويضع القوانين الاجتماعية والمعيارية الخاصة، وقد يكون تأثر بعضهم بالظرف السياسي آنذاك أو علاقة البعض بالأنظمة سببا في جعل جل نظرياتهم تصب باتجاه تناغم النسق الاجتماعي وانسجامه واستبعاد كل ما يعمل على ضعضعته، فقد تكون هنالك اختلافات في المنطلقات وفي التفسير إلا أن ما يجمعهم هو تركيزهم على وجود سلطة وقيادة عليا يخضع لها العامة من أجل حفظ الحقوق وعدم تغول الإنسان ، إذ أن تغول السلطة قد يكون من السهل معالجته في حين أن تغول الانسان وميله تجاه نزعته الخاصة قد يتسبب بإخلال في الحقوق والملكية

1. Rousseau, Jean-Jacques, **The Social Contract**, Jonathan Bennett, 2017, Pp19.

## ج- تطور مفهوم العقد الاجتماعي إلى المجتمع المدني

يعرف المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تكونت مؤسساته وجمعياته الحضرية(1) فقد اتخذ مفهوم العقد الاجتماعي مسمى آخر مع تطور المجتمعات فأصبح يطلق مسمى المجتمع المدني بدلا من العقد الاجتماعي، وتطور المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية على يد "أنطونيو غرامشي" فظهر مفهوم الديموقراطية من خلال طرحة لمصطلح البنية التحتية والبنية الفوقية للمجتمع التي تعيش عملية جدلية حية وفقا لمبدأ المعاملة بالمثل وتكون العلاقة بينهما عرضة للتعديل، فقد تناول بعض علماء الاجتماع والمفكرين مفهوم المجتمع المدني في القرنين الثامن والتاسع عشر في محاولات الفلاسفة الكلاسيكيين في تعريف العقد الاجتماعي وإبراز أهميته في حفظ الحقوق والتركيز على السلطة أو النخبة التي تحدد القوانين، وبدأ مفهوم المجتمع المدني في ظهورحديث آخر باستبدال مفهوم العقد الاجتماعي مع نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية.

## د- كارل ماركس والمجتمع المدني 1818-1883

يورد "ماركس" في مؤلفه "رأس المال": "القضية بحد ذاتها لا تنحصر هنا في هذه الدرجة من تطور التناحرات الاجتماعية الناجمة عن القوانين الطبيعية للإنتاج الرأسمالي، بل إنها تنحصر في هذه القوانين ذاتها، في هذه الميول التي يسري مفعولها وتتحقق بضرورة من حديد".(2)

---

1. Heywood, Andrew. **Key Concepts In politics** . Basingstoke , England: Palgrave, 2000, P.17

2. ماركس، كارل، **رأس المال**،دار التقدم ، موسكو، ج1، فصل 1-13 ، 1985، ص 13.

فقد تصور ماركس الجوهر الإنساني على أنه العلاقات الاجتماعية وأن الاستمرار بسياسة الاستغلال والقوانين التي تعزز الطبقية ستؤدي بشكل أو بآخر إلى شعور الفرد بالاغتراب، بمعنى أن النذر الفردي وانصهار الفرد في الجماعة ووجود مؤسسات وسيطة بين الفرد والسلطة يعمل على الاغتراب النفسي من جانب ويعمل على ازدياد فرصة الصراع الطبقي والتمايز الطبقي، فهو يرى أن المجتمع المدني هو الواقع المتميز، والمتبدل والمتنوع، وهو الذات المتطورة مع التاريخ ويؤثر في شكل الدولة وأنظمتها، فلا يوجد لديه ما يسمى جماعات طوعية أو متوسطة، ويرى ماركس أن المجتمع المدني ظاهرة تاريخية تشكلت في سياق تطور البرجوازية، فهو يرى أن العالم الخارجي من صنع الإنسان، وكذلك العلاقات التي تكون بين أفراد المجتمع هي من صنع الإنسان، إذ لا يؤمن ولا يقر بوجود سلطة فوقية يفرضها المجتمع، فموضوعية الطبيعة لا تعني استقلالها عن إرادة الإنسان، وفي هذا السياق يرفض انسياق الإنسان بكليته للمجتمع ويرى أن السلطة المطلقة تؤدي إلى نشوء الطبقية واتساع الهوة بين من يملك ومن لا يملك، فالمجتمع المدني لديه هو محرض الصراع الطبقي، فقد تحدث عن البنية الفوقية والبنية التحتية أو ما أطلق عليه المادية التاريخية بدلا من المجتمع المدني وكذلك عن الطبقات، فقد تناول المجتمع المدني بوصفه مفهوماً يصور مجمل الحياة المادية، وأنه أداة في يد الدولة يعبر عن مصالح طبقية تجسدها الدولة للتنافس والصراع. (1)

ولم يتخل ماركس عن مقولته في الاغتراب إذ يرى أن الفرد حتى في الدول التي تتمتع بدرجة من الحرية يشعر فيها الفرد باغتراب نتيجة تحكم رأس المال الذي يصبح سيدا ويصبح فيه الانسان عبدا لرأس المال، كذلك ينظر ماركس إلى النخبة أو السلطة الحاكمة بافتراضها ممثلة لمصالح خاصة لفئة معينة ويسيطر فيها الرأسماليون على المجتمع.

1. زغطوط، كلثوم، **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد33 ،2018، ص 47.

انتقد "ماركس" المفكرين الذين ارتكزوا على قوة الدولة في توثيق معنى المجتمع المدني وقد انتقد "هيجل" في ذلك، غذ يرى أن المجتمع المدني لدى "هيجل" هو المجتمع البرجوازي، أي أن المفكرين اختزلوا الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي وفي تبرير ابتلاع الدولة وهيمنة الدولة للمجتمع المدني، ورأى أنه من الضروري عكس العلاقة الجدلية التي وضعها "هيجل"، فقد ركز"ماركس" في"أطروحات فيورباخ" على إزالة الاغتراب بالإقرار أن الدولة تمثل شكلاً مستقلاً متميزاً عن المصالح الخاصة، والعامة الحقيقية وكمجموعة وهمية، وأن الصراع بين الديموقراطية والارستقراطية والملكية سيقود إلى النضال فالصراع صراع طبقي في أساسه.

يعد الوعي لدى كارل ماركس مجموعة من النظريات التي تخص مجتمع ما وليس الفرد، أي أنه وعي الجماهير، ويأتي من خلال ممارستهم النشاط اليومي "العمل" وهو وعي اعتيادي يشمل مجموعة التجارب المتراكمة ومجموعة الأعراف الأخلاقية التي يتعارف عليها مجتمع ما ، والذكريات الشعبية التي توضح الخبرة الحياتية للجماهير طوال سيرتها التاريخية ويتأثر الوعي بسمات الأفراد، وقد كان لانقسام المجتمع وظهور العمل وتطوره أثرا في تطور الوعي فيما يتعلق بواقعهم أو ظروفهم الاجتماعية وبالواقع المحيط بهم، والوعي يعكس جوانب مختلفة من الواقع مثل الأفكار السياسية، الحقوقية، الأيديولوجيا، الأخلاق، العلم، الفن والفلسفة، فالعلاقات المادية بين الناس تعد أساس التطور الاجتماعي، فللجانب الاقتصادي بجانب الوعي الأهمية الكبرى في توجيه آراء الناس وتشكيل اتجاهاتهم، حيث إن الوعي الاجتماعي هو مجموع "الأفكار، الآراء، النظريات الاجتماعية، العواطف، العادات والتقاليد، التي يعكسها واقع اجتماعي محدد، فالوجود الاجتماعي يعكس الوعي الاجتماعي(1)،

1. محمد، شحاته، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 122.

ويعد الوعي الاجتماعي والوجود الاجتماعي أساس نظرية كارل ماركس فيرى أن أي مجتمع ينقسم إلى جزأين، الأول البنية التحتية أو السلطة، والثاني البنية الفوقية او العلوية، والعلاقة بينهما جدلية ، فالبنية التحتية تحدد أسلوب الانتاج وقوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، وبذلك تحدد طبيعة حياة أي مجتمع، والعلاقات المادية هي التي تحدد البنية الاقتصادية لأي مجتمع، فالبناء الفوقي هو نتاج البناء التحتي، وأن أي تغيير في البناء التحتي سيرافقه تغيير في البناء الفوقي، وأن الصراع مستمر وقائم حتى يتمكن المجتمع من إحلال مرحلة الاشتراكية التي ستقضي على الطبقية التي يولدها طبيعة النظام الرأسمالي ثم الوصول إلى المرحلة الشيوعية وهذا الصراع من وجهة نظر كارل مارس حتمي ومستمر في علاقة جدلية.

**هـ- ما بين الوظيفية والصراعية؛ استنتاجات:**

يمكن التأكيد إن الوظيفة الصورية هي اتجاه لا تاريخي تماماً و كذلك الحال فيما يتصل بالوظيفة التقليدية كما ظهر لدى أوائل المفكرين من حيث اجتماعهم على فكرة أن الدولة لا تقوم وأن العقد الاجتماعي لا يكون إلا بوجود سلطة مطلقة يقابلها تنازل الفرد عن حقوقه الفردية ، إن هذا لا يأتي من قبيل الاتهام الباطل إذن أن نؤكد كما ذهب كثير من النقاد أن التحليل الوظيفي قد يفيد في تفسير أداء النسق و عمله، لكنه يعجز عن تفسير حدوث التغيرات الاجتماعية الكيفية، فدراسة التغيرات التي تطرأ على النسق الاجتماعي تتطلب من بين ما تتطلبه دراسة لتاريخ ذلك النسق، و من المؤسف أن تلك الحقيقة قد أنكرها أتباع الوظيفة أو تجاهلوها، فلا يمكن تفسير الحاضر استنادا على الحاضر، ان مثل

هذا الافتراض يعني أن سلسلة الأحداث الموصلة بين الماضي و الحاضر ليس لها أدنى تأثير على هذا الحاضر،

حيث أن بعض علماء الإجتماع من أصحاب التوجه الوظيفي يشبهون أنفسهم بنظراتهم في العلوم البيولوجية والفيزيائي، و هي مماثلة تنطوي على أخطاء قاتلة فتجاهل التاريخ في دراسة المجتمع الانساني من شأنه أن يحرمنا من دراسة السببية، فالعلماء الاجتماعيين الذين يدرسون البناء الاجتماعي دون دراسة تاريخه لن يتمكنوا ابداً من فهم اي حالة من حالات هذا البناء و لن يتمكنوا من فهم القوى الفاعلة في تغييره فهما حقيقاً.

والحقيقة أنَّ إنكار التاريخ و دوره السببي ينعكس على مصداقية النظرية، فلم يرد ذكر التاريخ كسببية عند "ماركس" أيضاً، غير أنه تحدث عن الحتمية التاريخية، وقد ركز "رواد الوظيفية" على الأهمية للمنهجية للتاريخية، و على الرغم من أن "دوركهايم" وهو من رواد الوظفية، قد نادى في مؤلفه " قواعد المنهج في علم الاجتماع" "بتحليل وظائف الظواهر الاجتماعية في ضوء الأهداف الاجتماعية التي تخدمها" فانه قد ألح أيضاً على أن تفسيراً كافياً و ملائماً للظواهر الاجتماعية يتطلب دراسة تاريخية لكيفية وصول هذه الظواهر لحالتها التي هي عليها، أي تفسيرها في ضوء الظواهر الاجتماعية التي سبقتها(1).

ويمكن تحديد أهم المقاربات السوسيو– سياسية الرئيسية بين الوظيفة التقليدية والصراعية بالآتي:

1. مبالغة الوظيفية في وحدة الأنساق الاجتماعية وترابطها، و استقرارها وانسجامها و تناغمها في حين كان تركيز الصراعية على أن الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات مبعثه صراعي ويحدده رأس المال والملكية.
2. اعتقاد الوظيفية بأن النظم والمؤسسات الاجتماعية كافة ذات طابع ايجابي.

1. دوركايم، أميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة: محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 70-79.

3. في دراسة الأنساق الاجتماعية، في حين لم يكن منظور كارل ماركس بهذه الإيجابية فكان أقرب للواقعية في دراسة دوافع الصراع وطبيعة النفس البشرية والطبيعة الصراعية التي تولدها الطبقية بين من يملكون ومن لا يملكون وبارتكازه على الحتمية التاريخية في الصراع الطبقي.
4. تميل الوظيفية الى فهم النظم القائمة و تقديرها بوصفها نظما ضرورية ولازمة ولا يمكن الاستغناء عنها ، و بما ينطوي عليه من تحيزات محافظة، أما كارل ماركس فلم يرها كذلك ولم ينظر للسلطة بوصفها سابقة على الفرد والمجتمع وأن وعي الفرد هو من ينتج السلطة بالتوافق بعد مرور المجتمع بمرحلة صراع ديالكتيكي، فإذا ما تكدست الثروة بأيدي بعض وعادت الطبقية إلى الظهور فإنه يحق للفرد او مجموعة الأفراد اعلان الثورة عليها وإعادة توزيع الملكية على قاعدة كل حسب حاجته .
5. فشلت الوظيفية في فهم التغير الاجتماعي وهذا قد يكون مبررا من حيث أن دوافع معظم الوظيفيين في دراسة المجتمع كان مرتبطا مع الأنظمة، ولأن ارتكازهم كان على ما تتميز به الأنساق الاجتماعية من انسجام وتناغم واتساق داخلي يحفظ الأمن المجتمعي ويجعل الفرد مطواعاً للسلطة، إذ لا يغلب عمن يبحث في وظيفة الأنساق الاجتماعية وقدرتها على استدامة المجتمع الرغبة في دراسة التغير، فحالة الثبات هي مرتكزهم وليست حالة التغير، في حين ركز كارل ماركس والمدرسة الصراعية على التغير، وعلى دراسة أسبابه ومحرضاته وبافتراضه معبراً عن البنى الفوقية المتعلقة بالثقافة ودرجة الوعي التي تحددها البنى التحتية وهي الاقتصاد.

فكانت نظرية "ماركس" ممثلا للمنظور الصراعي أكثر شمولية ، حيث لم يهمل الفرد على حساب المجتمع، ولم يهمل عوامل تشكيل الوعي الفردي والمجتمعي، فالمجتمع لديه لا

يتسم بحالة من الثبات بل بحالة من التفاعل الدائم والتأثر " وأن الواقع الاجتماعي لا يبقى شيئا جامدا وهو عملية التأثير المتبادل بين الناس والطبيعة وبين مجموعة الأفراد ذاتهم أي أن العلاقات الناجمة عن عملية الإنتاج تحدد حياتهم. (1)

6. إن مفهوم المُلكية وممارسته سلوكيا في المجتمعات من اكثر الظواهر الفرد اجتماعية غير أن النفس البشرية مطبوعة على الانفلات، الانفلات من القيد الذي يمنح الذات شعورها بالاستقلالية والوجود، وهنا لا أقصد التحرر من القيم بل من القيود البشرية ، النفس تتوق للانعتاق، وتكره العبودية، وعلى الرغم من أن مفكري مرحلة التنوير أنكر بعضهم المعتقدات الدينية على خجل وبعضهم جاهر بها وطلب أن يخضع كل ما يعتقده الإنسان للتجربة ونبذوا في الوقت ذاته مرحلة التدين الكنسي المنغلق إلا أنهم بالغوا في الحديث عن السلطة والفئة الحاكمة وبمنحها صلاحيات مطلقة قد تجعل من الأفراد عبيدا، وقد برروا ذلك بالقول أن السلبيات المترتبة عن انتزاع الحرية اقل ضررا من بقاء المجتمع بلا سلطة مطلقة، ولم يكن كارل ماركس خجلا في انكاره فكرة وجود الله وقد حاول تفسير تخوف الفرد من العقاب ومن الله وحتى تفسير رضى الفقير بفقره بافتراضه أمر قدري بإرجاعه إلى رغبة الطبقة الرأسمالية في السيطرة على الممتلكات منفردة، وقد عبر عن فكرة العبد والسيد فيما يخص طبقة الاقطاعيين وطبقة العمال الكادحين وفي تسيد المال ليصبح الانسان عبدا له فيقع تحت وطأة الاغتراب .

هذا القيد الذي تتقبله النفس والروح والعقل، أراد كارل ماركس تخليص الشعوب منه كي يزيل لديهم حاجز الخوف من مقاومة السلطة المستبدة ..

1. زغطوط، كلثوم، **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد33 ،2018، ص115.

دخلت الشعوب الحديثة الدين أو الأديان كنوع من التقليد مع ما تزامن مع التقليد من حركات بين تشدد وانفتاح ، فيولد الانسان ليجد نفسه منتمي إلى دين او طائفة ما فيحدد معبوده الافتراضي او غير المرئي الذي يُفترض أن يسكن الروح، هو لم يُخير فيمن يعبد أو كيف يعبد ، وفي التنشئة الاجتماعية يجد ألف وسيلة لإقناعه او لإكراهه على ممارسة الطقوس التي تثبت انه عابد، وأنه منتمي لدين الجماعة الخاصة به، هو يؤمن بالله في طفولته ويعبده ويتعلم كيف يعبده، غير أن هذا التعلم لا يخلو أو لم يخل في فترة سابقة من نوع من أنواع التقريع والتخويف والعقاب الدنيوي وهذا ما عبر عنه كارل ماركس بقوله"لا إله والحياة مادة".

فهو كان يرغب في تخليص الشعوب من حالة الاستلاب تحت غطاء الأديان، ويفقد لأن الاستلاب ومواصلة الكنيسة حينها اقناع الناس بأن الأرزاق مقسومة مسبقا يعمل على التمايز الطبقي واستمراره

ولعل من عوارض او آثار اختلال التوازن هو أن يسلم الشخص مسبقا بأحقية الآخرين في ملكيته، فنجد نمط الشخصية المُستلبَة والانسحابية التي تجيد تقبل التسلط وتتكيف معه بل وتجمله احيانا، هذا النوع من الخنوع ينسجم وظيفيا مع ما جاء به الوظيفيون ويتناقض مع فكر "ماركس" ونظرته للصراع الاجتماعي فما كان يخشاه هو أن يتحول الشخص المتحكم برأس المال دون أن يشعر الى نمط شخصية المُمتلِك والمُمارِس للسلطة وأحيانا التسلط ، فيمارس سلوك وتجليات الملكية في كل سلوكياته وفي كل توجهاته ويجد من يذعن أيضا لذلك فيكون ثراء فئة على حساب إفقار فئة.

7- تختلف كل من الطوعية والإجبار لدى كلا المدرستين، ففي حين ترى الوظيفية أن الفرد يدخل في العقد الاجتماعي مجبرا بفعل حاجته لحفظ حقوقه وعليه أن يقر بتسليم السلطة لفئة حاكمة، يرى ماركس أن الوعي هو من يشكل المجتمع المدني وهو من يتحكم فيمن يكون الحاكم وهو المعني بتسليم السلطة وأن دور السلطة لا يكون مطلقا. (1)

**و- خلاصة مكثفة:**

تعددت آراء علماء الاجتماع حول العقد الاجتماعي، وقد تم تناوله مما قبل عصر التنوير وقبل "هوبز وروسو ولوك و ماركس، غير أنه كان يتخذ مسميات أخرى كالعمران البشري لدى ابن خلدون والمدينة الفاضلة لدى أفلاطون ، إلا أنه بين علماء الاجتماع ومفكريه بدءا من عصر التنوير اتخذ من البنية الاجتماعية مرتكزا وظهرت فيه آراء متنوعة ، فلا نكاد نجد عالمين اتفقا بشكل تام على تعريف العقد وخطواته وآلية نشوءه وتطوره وإن كان بعضهم قد تأثر ببعض، إلا أن الاختلاف كان واضحا بين المدرسة الوظيفية والمدرسة الصراعية وقد اتخذ البحث من المفكرين الأوائل نموذجا تحدث عن العقد الاجتماعي بصورته الأولية من منطلق وظيفي نموذجا ليقارن مع نموذج كارل ماركس كأحد أكبر مفكري المدرسة الصراعية وقد خلص البحث إلى وجود عدة فروق تمثلت بإهمال الوظيفية لكل من التاريخ والتغير الاجتماعي، في حين اهتم ماركس بالحتمية التاريخية والتغير الحتمي، فيما ركزت المدرسة الوظيفية على وحدة أنساق المجتمع وانسجامها ونظرت إلى المجتمع بحالة من الثبات والإيجابية بينما قامت نظريات كارل ماركس والصراعية على مبدأ أن الصراع الطبقي الذي يتبع البنى التحتية وتكدس رأس المال في أيدي فئة ، كذلك بررت المدرسة الوظيفية السلطة المطلقة بأنها تحفظ حقوق الأفراد في الوقت الذي أنكرها كارل ماركس ودعا الى اشتراكية المال والسلطة، كما ابتعدت الوظيفية عن مناقشة الدين أو اختلفت في طرحها عما طرحه كارل ماركس، فبعض الوظيفيين أنكر وجود الله غير أن التفسير كان مختلفاً،

1. Harrison, Ross , **Hobbes, Locke, and Confusion's Masterpiece** Cambridge University Press King's College, Cambridge, 2002, Pp70.

فقد رأى كارل ماركس أن فكرة ربط الشعوب بالدين إنما يأتي من السلطة الحاكمة كي تبرر الطبقية على أنها قدر محتوم.

كذلك اتسمت الوظيفية بالمحافظة والرغبة في تثبيت أواصر السلطة الحاكمة بمقابل تنازل الأفراد عن حريتهم الخاصة من أجل سلم المجتمع، وهذا ما لم يأخذ حيزا في فكر كارل ماركس بل كان على النقيض من ذلك، يرى أن الفرد وعن طريق الوعي هو من يحدد كيف يكون عليه الظرف المجتمعي العام وهو من يختار من يدير شؤونه وله الحق في التخلص من أي قوة أو سلطة غاشمة أو لا تراعي التساوي بين الأفراد وتعمل على تعزيز الطبقية وتكدس رأس المال.

**المراجع باللغة العربية:**

1- لوك، جون، **في الحكم المدني**، تعريب ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت،1959.

2. ماركس، كارل، **رأس المال**، دار التقدم ، موسكو، ج1، فصل 1-13 ، 1985.
3. زغطوط، كلثوم، **مفهوم المجتمع المدني بين التأصيل النظري ومشكلة المرجعية**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، عدد33 ،2018.
4. محمد، شحاته، **النظرية الاجتماعية من المرحلة الكلاسيكية إلى ما بعد الحداثة**، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
5. دوركايم، أميل، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، ترجمة: محمود قاسم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988.
6. أتالي، جاك، **كارل ماركس**، ترجمة محمد صبح، ط1، دار كنعان، دمشق،، 2005.

**المراجع بالانجليزية**

7. GOUGH, J. W. **The Social Contract**, Oxford: The Clarendon Press, 1937.
8. Macionis, John, **Sociology**. Gerber, Linda Marie (7th ed.). Toronto, Canada: Pearson Prentice Hall, (1944–2011).
9. Haralambos, Holborn, **Sociology: Themes and Perspectives**. Hammersmith: HarperCollins, 1995.
10. STRAUSS, LEO AND CROPSEY, JOSEPH CROPSEY, **History of Political Philosophy**, The University Of Chicago, 1987.

11. HUME, David, **A Treatise of Human nature**, the clarendon press, Oxford, 1739.

12. Manent, Pirre, **An Intellectual History Of Liberalism**, Princeton University Press, 1994.

13. Riley, Patrick, **The Social Contract and Its Critics**, chapter 12 in The Cambridge History of Eighteenth-Century Political Thought, Vol 4 of The Cambridge History of Political Thought (Cambridge University Press, 2006.

14. Rousseau, Jean-Jacques, **The Social Contract**, Jonathan Bennett, 2017.

15. Harrison, Ross , **Hobbes, Locke, and Confusion's Masterpiece** Cambridge University Press King's College, Cambridge, 2002.

16. Gaba, Jeffery, "**John Locke and the Meaning of the Takings Clause**" Missouri Law Review, article 3, 2007,

17. Heywood, Andrew. **Key Concepts In politics** . Basingstoke , England: Palgrave, 2000.